האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

2014/7/16

إلى حضرة

يوحنان دنينو

المفتش العام لشرطة إسرائيل **بواسطة فاكس: 02 -5428118**

تحية وبعد،

المبحث: تجاوزات خطيرة في مسلكيّات قوات الشرطة وحرس الحدود في أحداث الأسبوعيْن المنصرميْن في القدس الشرقية

نتوجّه إليك على خلفية الأحداث العاصفة التي وقعت في القدس الشرقيّة في الأسبوعيْن المنصرميْن. تثير الإفادات التي وصلت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، تخوّفًا كبيرًا من أنّ **قوات الشرطة مارست العنف الجسيم والمبالغ به ضدّ السكان الفلسطينيّين، في بعض الأحداث التي وقعت في أنحاء المدينة، سواءً أثناء تفريق المظاهرات وأعمال الشغب أم أثناء تنفيذ الاعتقالات، والتي أدّت إلى إلحاق الكثير من الأذى الجسديّ.**

نحن نعي بالطبع أنّ الشرطة تضطرّ في مثل هذه الأيام لمواجهة مواقف صعبة ومركّبة. مع ذلك، يجب على الشرطة أثناء قيامها بمهامها وفقًا للقانون أن تتصرّف بمعقوليّة وحذر، ومن ضمن ذلك استخدام الوسائل المتاحة لها بشكل تناسبيّ، وذلك بعد استنفاد وسائل تلحق ضررًا أقلّ بالسكان، وبالطبع، بما يقتضي الأمر ليس إلا. زدْ على ذلك، وخصوصًا في الأوقات بالغة التوتر كالتي نحياها اليوم، أنّ من واجب قيادات الشرطة الاهتمام بحرص أفرادها على القواعد التي تقيّد استخدام القوة، من أجل التخفيف من خطر المسّ بسلامة الجسد وحياة البشر.

اعتداءات وعنف جسديّ

1. يتّضح من الإفادات التي وصلت الجمعيّة أنّ سكانًا فلسطينيّين من أماكن مختلفة في القدس اعتدت عليهم قوات الشرطة أو حرس الحدود، في جميع أجزاء أجسادهم، وذلك من خلال استخدام العنف المفرط. وقد تلقى بعضهم ضربات مباشرة بالرأس، ألزمت تقديم العناية الطبيّة الطارئة.

- في يوم 2014/7/4، نشرت وسائل الإعلام شريط فيديو قصيرًا فظيعًا كلّ الفظاعة، يُظهر شرطيْ حرس الحدود يضربان بشكل فظّ وكثيف فتًى في الخامسة عشرة من عمره اسمه طارق أبو خضير. كان الفتى مستلقيًا على الأرض، وكان مكبّلاً أيضًا على ما يبدو، ولم يشكّل أيّ خطر على حياة

האגודה לזכויות האזרח בישראל, ת"ד 53262, ירושלים 9153102, טלפון: 02-6521218, פקס: 02-6521219
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل, ص. ب. 53262, القدس 9153102, تل: 02-6521218, فاكس: 02-6521219
PO Box 53262, Jerusalem 9153102, Israel, Tel. ++972-2-652-1218, Fax ++972-2-652-1219
www.acri.org.il, mail@acri.org.il

الشرطيين. وقد قرأنا في وسائل الإعلام عن فتح تحقيق بهذا الشأن في وحدة التحقيق مع الشرطيّين. وإذا كان هذا صحيحًا، فإننا نتوقع من الشرطة معالجة المسألة بسرعة وعلى نحو عاجل قدر الإمكان.

- في يوم 2014/7/4، أُعتدي على "ع.ج.ح"، من سكان بيت حنينا وأب لأولاد، اعتداءً جسيمًا، حيث قال وفق إفادته إنّ ذلك حصل وهو في طريق عودته من العمل إلى بيته. ووفقًا لإفادته، تلقى السيد "ح" الضربات بعقب بندقيّة في كلّ أنحاء جسده، وخصوصًا في رأسه. وفي أعقاب هذه الحادثة، نُقل إلى العناية الطبيّة الطارئة في مستشفى هداسا عين كارم. ومكث في المستشفى ليومَيْن بسبب فداحة إصابته، وبعدها نُقل إلى الاعتقال حتى هذا اليوم. ومن المعلومات التي زوّدنا بها أحد أفراد عائلة "ح"، فإنه لم يجر للآن تقديم شكوى لدى وحدة التحقيق مع الشرطيّين لأنّ "ح" ما زال يقبع رهن الاعتقال.

- كان م.أ.ن وك.أ.خ. وم.أ. خ عائدين من جنازة الفتى محمد أبو خضير، في يوم 2014/7/4. وأفاد الثلاثة بأنّ عددًا من الشرطيّين الملثّمين هاجموهم وأشبعوهم ضربًا مبرحًا، كما قالوا، على وجوههم وسائر أجسادهم، لدرجة أنّ "ك" فقد وعيه. وأفيد أيضًا بأنّ الشرطيّين واصلوا ركلهم حتى بعد اعتقالهم وأثناء نقلهم وهم مكبلون في سيارة الشرطة إلى محطة نفيه يعقوب. وقد نقلوا إلى مستشفى هداسا عين كارم، وبعد نحو 12 ساعة مُدّد اعتقالهم ونُقلوا إلى الحجز. وعلى حدّ علمنا، قُدمت في هذه المرحلة شكاوى لدى وحدة التحقيق مع الشرطيّين جراء هذه الأحداث.
- في يوم 2014/7/3، عند مفترق التل الفرنسيّ، حاولت سيارة دعس ثلاثة عابري سبيل من بيت حنينا، وفقما يقول م.ز.ر. البالغ 21 عامًا. فشلت محاولة الدعس وعادت السيارة لتسير إلى الخلف كي تدعسهم ثانية، وعندما فشلت هذه المحاولة أيضًا، نجح الثلاثة في إنزال السائق من السيارة، الذي كان إسرائيليًّا يهوديًّا وفقما قال السكان. ويقول "ر" في إفادته، إنّ الشرطة التي كانت حاضرة في الموقع لم تتدخّل إلا في هذه المرحلة. وسمح الشرطيّون للسائق بالفرار من الموقع وقامت الشرطة بضرب السكان ضربًا مبرحًا في الرأس وسائر أعضاء الجسد. نُقل الثلاثة إلى مستشفى هداسا عين كارم لتلقي العناية الطبّيّة. وعلى حدّ علمنا، لم تُقدّم للآن شكوى إلى وحدة التحقيق مع الشرطيّين.

<u>استخدام منفلت للرصاص الاسفنجيّ وإطلاق النار على صحافيّين</u>

2. تفيد إفادات أخرى وصلت الجمعية، بالاشتباه بقيام الشرطة في القدس، في حالات عديدة، باستخدام الرصاص الاسفنجيّ بشكل جارف ومن دون أيّ رقابة أو كبح على ما يبدو، وذلك أثناء تفريق المظاهرات وأعمال الشغب. ويثير حجم الإصابات بالرصاص الاسفنجيّ في أحداث الأسبوعيْن الأخيريْن الاشتباه، بأنّ استخدام هذا الرصاص تمّ خلافًا للقواعد الشرطيّة، التي تشدّد على أنّ الحديث يدور عن "وسيلة قد تشكّل الإصابة بها في الجزء العلويّ من الجسد الخطرَ، ولذلك يجب الحرص على التصرّف وفق النظم والأحكام". وبناءً على الإفادات التي وصلتنا، فقد أُصيب سكان بإصابات ناجمة عن رصاصات اسفنجيّة في الجزء العلويّ من الجسد، بما في ذلك برؤوسهم.
3. إلى جانب ذلك، قال السكان إنّه جرى خلال الأسبوعيْن المنصرميْن استخدام الرصاص المغلف بالمطاط أيضًا. والحديث عن إفادات لم نستطع تأكيدها لأنّ السكان غير مختصّين بالمجال. وقد أشارت خلاصات لجنة أور والإجراء الشرطيّ 90.221.012 "العناية الشرطيّة بأعمال الشغب أثناء المظاهرات"، إلى

وجود مخاطرات كثيرة متعلقة باستخدام بنادق الرصاص المغلف بالمطاط، ولذلك قضت بوقف استخدامه بالشكل الموصوف. إنّ استخدام الرصاص المغلف بالمطاط منوط بخطر وقوع إصابة قاتلة في أعقاب خطأ بتقدير المسافة أو في أعقاب الانحراف عن المسار وإصابة عضو حساس. يُحظر استخدام الرصاص المغلف بالمطاط وفق الإجراء المذكور أعلاه، وهو ليس إلا وسيلة أخيرة وخطيرة تُلزم الحصول على تصريح من المفتش العام.

- وصلت إلى الجمعية إفادة ت.ص.، من سكان شعفاط، وهو يعاني العوَر منذ ولادته. في يوم جنازة الفتى المرحوم محمد أبو خضير، أطلقت صوب "ت" رصاصة أصابت عينه السليمة، وقد أخفقت مساعي المستشفى لإعادة تقويم نظره في عينه المصابة، وسيضطرّ للعيش طيلة حياته كفيفًا. إلى جانب ذلك نحن نعرف عن حالة واحدة أخرى على الأقل أصيب فيها فتى برصاصة في عينه. ووفقًا لإجراء وتعليمات الشرطة، يجب التصويب كما أسلفنا إلى الجزء السفليّ من الجسم، فقط.

4. زدْ على ذلك أنّ عددًا كبيرًا من الجراح وإصابات الرصاص لحقت بالمصورين والصحافيّين والعمال الميدانيّين بالذات، وهم غير ضالعين في أعمال الشغب ويرتدون في غالب الحالات خوذة واقية أو سترة يمكن تشخيصهما من بعيد. وقد أصيبت مصوّرة موقع "والاّ"، طالي ماييز، برصاصة اسفنجيّة وكُسر حنكها، وعليها الآن أن تمرّ بعملية تأهيل طويلة. وكانت طالي تقف جانبًا عند إصابتها، ومن حولها صحافيّون ومصوّرون آخرون. وأصيبت الصحافيّة كريستين ريناوي نتيجة لإصابة مباشرة من رصاصة اسفنجيّة في منطقة الكتف، الأمر الذي اضطرّها لتلقي العناية الطبّيّة. إلى جانب ذلك، نشرت وسائل الإعلام أنّ مراسل سي إن إن، بن وودمن، أصيب إصابة مباشرة في رأسه، برصاصة مغلفة بالمطاط أو رصاصة اسفنجيّة. وتثير مثل هذه الحالات الاشتباه بحصول تجاوزات كبيرة للتعليمات.

استخدام الغاز المُدمع

5. يمكن للغاز المُدمع أن يكون، في الحالات الملائمة، وسيلة ملائمة لتفريق أعمال الشغب. مع هذا، فإنّ استخدام الغاز المُدمع يجب أن يتمّ بشكل واعٍ، وخصوصًا حين يدور الحديث عن أحياء سكنيّة. ومن المعلومات التي وصلتنا، يتضح أنّ الشرطة قامت عدة مرات باستخدام الغاز المدمع في حيّ شعفاط بشكل غير مقبول، حيث ألقيت عدة قنابل غازيّة إلى داخل ساحات بيوت خاصّة في الحيّ. وأدّى هذا الأمر إلى حالات اختناق ومشاكل في التنفس لدى السكان الذين مكثوا داخل البيوت، وخصوصًا المسّ اللاحق بصحة الأطفال.

6. أنتم على دراية بالطبع، بأنّ أحياء القدس الشرقيّة تتميّز بالبناء المكتظ وبالشوارع الضيّقة، المحاطة بالبيوت السكنيّة. ولذلك، يشكل استخدام الغاز المُدمع في داخل الأحياء خطر المسّ بالأبرياء، سواءً بعابري السبيل أم بالسكان الذين يقطنون في الجوار. لذلك، يجب تقييد المعيار المسموح به لإطلاق الغاز المُدمِع، والأخذ بعين الاعتبار للظروف الميدانيّة وانتشار الغاز. ويجب فعل ذلك حتى أثناء المظاهرات غير القانونيّة وأعمال الشغب.

المسّ بالممتلكات الخاصّة

7. في يوم 2014/7/6 شغّلت الشرطة في ساعات الليل سيارة "الماء الآسن"، التي صوّبت مياه المجاري باتجاه شبابيك الكثير من البيوت على طول الشارع الرئيسيّ الممتدّ من حيّ الطور وحتى حيّ رأس العمود، لعدة ساعات. وأفاد سكان بأنّهم حاولوا طيلة يوم كامل تنظيف النتانة والقذارة في داخل البيوت في حيّ الشياح، ولكن من دون جدوى. ونحن نملك أيضًا إفادات تقول إنّه جرى تشغيل سيارة "الماء الآسن" يوم 2014/7/13، وقامت بتصويب مياه المجاري صوب البيوت والحوانيت عند مدخل مخيم شعفاط للاجئين، وفي حيّيّ العيسويّة وأبو طور. إنّ استخدام "المياه الآسنة" بالشكل الذي يمسّ بالكثير من البيوت والحوانيت، يثير الاشتباه بأنه جرى تشغيله على شكل عقاب جماعيّ للسكان. ووفق الإفادات التي بحوزتنا نُقل ولد واحد لتلقي العناية الطبيّة في أعقاب دخول المياه الآسنة إلى بيته.

8. في يوم 2014/7/5 أُعتدي على ع.ف.ح بقساوة، حين قامت الشرطة باقتحام بيته في حيّ شعفاط الساعة 4:00 فجرًا. وأفاد بتعرّضه لعنف غير معقول وخارج عن أيّ حدّ من طرف الشرطة، التي أتلفت الكثير من الممتلكات في بيته، أثناء عملية التفتيش والاعتقال. زدْ على ذلك أنّ الشرطيين اعتدوا عليه بقساوة بالغة، وحرصوا على أن يقولوا –وفق أقواله- إنهم يفعلون ذلك "كعملية انتقام" وهم يريدون "تربية" السكان.

9. إضافة إلى كلّ ذلك، علمنا في الأيام الأخيرة، بناءً على إفادات وشرائط مصوّرة قصيرة نُشرت في الإعلام، أنّ قوات الشرطة وحرس الحدود ألحقت الأضرار أثناء الأحداث العنيفة في القدس الشرقيّة، بالممتلكات الخاصة التابعة لسكان مختلفين، بشكل فظّ ومن دون أيّ سبب يبرّر ذلك بوضوح. نرفق هنا رابطًا لشريط تظهر فيه قوات الشرطة وهي تكسر نوافذ سيارة واقفة:

https://www.facebook.com/photo.php?v=252625621612986&set=vb.100005966493786&type=2&theater

<u>تلخيص</u>

10. **في ضوء ما تقدّم أعلاه، نحن نطلب منك التدخّل الفوريّ لضمان عدم تجاوز قوات الشرطة وحرس الحدود في القدس الشرقيّة، للأحكام والصلاحيّة، ناهيك بوقف المسلكيّات الجنائيّة فورًا.** وكلما قُدّمت شكاوى إلى مديرية التحقيق مع الشرطيّين حول العنف والاعتداء، فإننا نتوقع إجراء تحقيق وافٍ وشامل واستنفاد القانون مع المعتدين. مع ذلك، ومن خلال معرفتنا بالواقع السائد في القدس الشرقيّة، يمتنع السكان أكثر من مرة عن تقديم شكاوى ضدّ الشرطيّين نتيجة لانعدام الثقة لديهم بأنّ هذه الشكاوى ستحظى بالعناية الموضوعيّة واللائقة. وفي ضوء هذا، لا يمكن الاكتفاء بمنظومة الشكاوى إلى "ماحش"، وهناك حاجة لتمرير رسالة واضحة، تكون مرفقة بخطوات عمليّة، من طرفك وطرف المستويات الرفيعة، حول نشاطات الشرطة في القدس، من أجل اجتثاث العنف الشرطيّ المُوجّه ضدّ سكان القدس الشرقيّة.

11. إلى جانب ذلك، نحن نطلب منكم إجراء فحص مكثّف حول ما إذا كان خيار الشرطة باستخدام وسائل تفريق المظاهرات وأعمال الشغب تناسبيًّا ومعقولاً، وهل جرى ذلك وفقًا للأحكام والنظم، وهل كانت ثمة وسائل بديلة كان يمكن استخدامها، وإلى أيّ مدى جرى استخدام القوة في ضمن إطار أحكام القانون.

ووفقًا لنتائج الاستيضاح، يجب إنعاش الأحكام والنظم لدى قوات الشرطة الناشطة ميدانيًّا فورًا، ومنع أيّ تجاوز لها بشكل مطلق.

نشكر ردّكم السريع سلفًا.

مع فائق الاحترام

يوسف م. كرام، مُحام

نسخ:

عضو الكنيست يتسحاق أهرونوفتش، وزير الأمن الداخليّ، عبر فاكس رقم: 5418083 – 02.

نائب المفتش العام شاؤول جوردون، المستشار القضائيّ لشرطة إسرائيل، عبر فاكس رقم: 5391176 – 02.

العريف يوسي براينتي، قائد لواء القدس في شرطة إسرائيل، عبر فاكس رقم: 5391466 – 02.

العريف عاموس يعقوب، قائد حرس الحدود، عبر فاكس رقم: 9770303 – 08.

السيد يهودا فاينشطاين، المستشار القضائيّ للحكومة، عبر فاكس رقم: 6467001 – 02.